المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 113

مَنَاهِجُ ٱلْبَحْثِ فِي ٱلْوَسَطِ ٱلرِّيفِيِّ ٱلْمَغْرِبِيِّ

تنسيق
موسى كرزازي - محمد آيت حمزة

مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي
METHODES DE RECHERCHE DANS LE MONDE RURAL MAROCAIN

Royaume du Maroc
Université Mohammed V - Agdal
Publications de la Faculté des Lettres
et des Sciences Humaines - Rabat
SERIE : COLLOQUES ET SEMINAIRES N° 113

METHODES DE RECHERCHE DANS LE MONDE RURAL MAROCAIN

Coordination
Moussa KERZAZI et Mohamed AIT HAMZA

- **مصاعب متوقعة** : ماهي المعيقات المحتملة ، كيفية التغلب عليها ؛
- **معايير التقويم والتتبع** : أساليب تقويم التقدم : تقارير اجتماعات ...، المؤشرات الدالة ؛
- **الميزانية** : قائمة تفصيلية ببنود الصرف : أشخاص، مواد، تنقلات ..../ مصادر التمويل (الجمعية، السكان، شركاء، التمويل المطلوب من الجهة المقدم إليها المشروع) ولا يجب إغفال المساهمة النوعية أو المالية للجمعية والسكان المستهدفين بما في ذلك كلفة صياغة المشروع ؛
- **ملاحق بمزيد من البيانات المدعمة** : صور حول مشاريع سابقة، القانون الأساسي في حالة الجمعية، آخر التقارير حول الأنشطة والمالية، وثائق تشهد بالاستعداد للدخول في شراكات حول المشروع .....

مناهج البحث في الأرياف
من خلال تطبيقات حول الهجرة

موسى كرزازي
كلية الآداب – الرباط

تمهيد

الواقع أن عالم الأرياف في المغرب غير متجانس، وتختلف مجالاته الجغرافية من جهة إلى أخرى، مع ما قد يرافق ذلك من تباين في الموارد الطبيعية والبشرية ودرجة تطور المجتمعات المحلية. وبتنوع المواضيع ووسط الإقامة تتنوع مناهج المعالجة. فدراسة الهجرة الداخلية والخارجية تختلف باختلاف الساكنة المستهدفة إن كانت تسكن البوادي أو المدن، في الداخل أو الخارج. ومن هنا تدعو الضرورة استخدام مناهج وأدوات بحث ملائمة لبلوغ الأهداف.

فإذا كانت دراسة الهجرة في الخارج تعتمد على مصادر معلومات رسمية حول المهاجرين (دور القنصليات ووداديات العمال المغاربة في الخارج) وتنظيم مقابلات مع المعنيين، فإنه في البادية المغربية تلعب بعض العناصر دورا أساسيا في المجتمع القروي، وتعد مصدرا هاما بل خزانا للمعلومات لا ينضب حول الساكنة الريفية وأنشطتها وتحركاتها.

وتبعا لذلك سنحاول الانطلاق من دراسة لنا في الميدان لتطبيق مراحل المنهجية كمساهمة منا بها في تطوير تقنيات البحث. إذ سنتطرق في هذه المداخلة إلى تمهيد حول المنهج العلمي وتقارب المناهج في العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وجغرافية

الأرياف وعلم الاجتماع القروي بصفة خاصة. وسنعالج في نقطة ثانية المنهجية المتبعة في دراسة الهجرة الداخلية الريفية بالمغرب، والتركيز على نموذج انطلاقا من دراسة قمنا بها بالمغرب الشرقي واعتمادا بالأساس على مقابلات مع فريق مكون من معلم ومقدم الدوار وفقيه المسجد، ومنتخب وممثل المجتمع المدني.

والمثال الثاني حول الهجرة الخارجية، انطلاقا من عمل قمنا به في منطقة بروكسيل ببلجيكا.

ولا يفوتني أن أشير بأن مداخلتي هذه مستوحاة من تجربة وحصيلة لبحث حول الهجرة أنجزته خلال عقد التسعينات في إطار تحضير أطروحة، وذلك حتى لا تكون المشاركة منطلقة فقط من بحث ببليوغرافي معتمد على كتب المنهجية. ولعل هذه المساهمة المتواضعة ستسهل طريق البحث على الباحثين في مجال الأرياف وخاصة منهم الباحثين الشباب والطلبة الذين يهيئون أبحاثهم في الإجازة ودبلوم الدراسات المتخصصة والدكتوراه، بحيث تنير لهم الطريق لتتبع الخطوات الأساسية في كل بحث علمي في دراسة الأرياف عموما والهجرة خصوصا، وتبرز لهم بعض مصادر الهجرة وكذا الصعوبات التي قد تواجههم. إلا أنني أؤكد في هذا الصدد، بأن المنهج المعروض ليس قانونا يتحتم معه تتبع كل المراحل بحذافيرها في كل الأبحاث، بل هو فقط منهج عام قابل للإضافة والتعديل والتغيير والتكييف حسب موضوع البحث وطبيعته، والمكان والوسط الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي الذي يجرى فيه، وميزانية الوقت المخصصة له، والإمكانيات المرصودة له.

1. تعريف المنهج العلمي، أهميته ومميزاته :

يمكن تعريف المنهج العلمي بأنه "وسيلة العلم ووسيلة البحث العلمي في الكشف عن المعارف والحقائق والقوانين التي يسعيان إلى إبرازها وتحقيقها".

أو "هو الوسيلة للوصول إلى الحقيقة أو مجموعة حقائق في أي موقف، ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى، وتعميمها للوصول إلى "النظرية" التي هي هدف كل بحث علمي". **فالمنهج العلمي هو تطبيق للتفكير العلمي المنظم لحل المشاكل.**

والمنهج (Méthode) حسب القاموس اللغوي (Le petit Robert) مشتقة من الكلمة اللاتينية (Methodus) وتعني "الخطوة أو الخطوات التي يتبعها العقل لاكتشاف ومعرفة الحقيقة في العلوم". (راجع "Le petit Robert" 1989، ص. 1191).

من هنا تبدو أهمية المنهج العلمي ؛ إذ لا وجود للعلم ولا للبحث العلمي بدونه. بل قد تتوقف صحة نتائج بحث على سلامة المنهج المتبع فيه. ويعتمد البحث على الملاحظة العلمية والحقائق والأرقام والموضوعية عند دراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، بعيدا عن المؤثرات الذاتية . إنما المناهج قابلة للتطوير والتعديل حسب تقدم العلم ؛ فهي متغيرة وغير جامدة. ومن هنا يتميز المنهج العلمي بالمرونة والقابلية للتعدد والتنوع بتنوع العلوم والقضايا المطروحة. وطبيعي أن تتعدد المناهج حسب اختلاف العلوم وإن اتسمت بسمات مشتركة. فهناك المنهج الرياضي، والتجريبي، والوصفي، والتاريخي. ومعلوم أن الاستقراء (الملاحظة) والاستنباط (القياس) والاستدلال (المنطق) يكمل كل منها الآخر في المنهج العلمي.

ويهمنا كجغرافيين المنهج العلمي المستخدم في العلوم الاجتماعية كالتاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع القروي. وتأتي صعوبة استخدام المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية من تعقد الظواهر الاجتماعية وتشابكها وصعوبة ملاحظتها مباشرة، وعدم تكرارها، عكس ما هو عليه الحال في العلوم الطبيعية، مما يصعب معه تعميم النتائج أو صياغة قانون حول هذه الظواهر (راجع محمد التومي الشيباني، 1971 ص ص. 51-73).

*** توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات : بحث، منهج، تقنية..**

في كل بحث تدعو الضرورة **تقديم المفاهيم والمصطلحات** لتوضيح مفاتيح عنوان البحث وما ترمي إليه حتى يتعرف القارئ للبحث منذ البداية على عمقها، درءا لكل التباس أو غموض. **فالبحث** يحتم التنقيب في ميدان من المعارف غير مكتشف أو غير معروف بشكل كبير.

المنهج هو قبل كل شيء "تفكير (Réflexion) معمق" يستعمل وينظم التقنيات المجسدة وفق الهدف المبتغى. و**التقنيات** ما هي إلا أدوات وضعت رهن إشارة الباحث

لهذا الغرض. فهي وسائل لمعالجة المسائل عندما تكون المشاكل واضحة. ولذا لا يجب الخلط بين المنهج وتقنيات البحث التقليدي منها والحديث. فالمنهج لا يقتصر على التقنيات. وهذه الأخيرة بدون منهج غير كافية. كما أن المنهج وحده غير كاف أيضا.

فالمنهج ما هو إلا "كيف" مستعملة وفق هدف ؛ بمعنى أنه مرتبط بمحتوى ميدان الدراسة والمشاكل المطروحة. ولتبسيط دور كل من المنهج والتقنية نورد مثال القناص ومنهجه وتقنياته المستعملة في الصيد. فمنهج القناص يكون فعالا إذا تمكن هذا الأخير من الحصول على حد أعلى من الطرائد. وهذا يتطلب منه اختيار منهج جيد ؛ أي استراتيجية مكيفة مع الميدان والطقس وعوائد الوحيش، ونفسية سلوقه. فمفهوم المنهج يحتم الأخذ بعين الاعتبار كل هذه العوامل والمشاكل التي يطرحها.

وبالنسبة للباحث لا يكفي أن يتوفر على تقنية ما في المختبر (مثلا تقنية الكرطوغرافيا الآلية والمقابلة او سلاليم المواقف) ليكون فعالا في الميدان. بل عليه أن يكون على بينة من المشاكل المطروحة ليعرف عن ماذا يبحث. ويتعرف أيضا على أهداف ومرامي البحث وعلى العلوم التي يبحث فيها والميدان الذي ستطبق فيه هذه المناهج. فلكل علم خصوصياته. وما المنهج سوى توافق عقلاني مع المادة.

ولدراسة التقنيات بشكل مفيد وجب على الباحث التعرف على المناهج التي يستعملها وينسقها؛ ذلك أن المناهج أنواع منها : الاستقرائي والتجريبي والعقلاني والكيفي والكمي والامبريقي والكلينيكي والديالكتي والاحصائي والمقارناتي والتصنفي والوظيفي والجيني والتاريخي والنفساني (Grawitz M., 1979, pp. 343-347).

وفي هذا الصدد نذكر بأن المنهج الجغرافي لا يعتمد فقط على وصف عالم الأرياف ووصف السكان وأنشطتهم وإطارهم الذي يعيشون فيه، بل يعتمد على البحث في كتلة الأشياء الملاحظة، وسلسلة المعطيات والآليات والأنظمة الأساسية التي تمكن من فهم الحياة وتطورها وفق مقاييس معينة على مستويات متعددة حسب الأماكن وأنظمة الاستغلال. وإن الصعوبة تكمن أكثر في طرح الأسئلة الجيدة والواضحة.

2. الخطوات الأساسية في المنهج العلمي انطلاقا من المنهج في دراسة الأرياف

1.2. الخطوات الأساسية في المنهج العلمي

لا يمكن الانطلاق من فراغ عند الشروع في بحث معين، وإلا اعتبر البحث فقط ترفا وتسلية ليس إلا ؛ فعندما يشعر الباحث بأن هناك مشكلا في منطقة معينة يتطلب حلا ينطلق من سؤال أولي (سؤال الانطلاق) ويحدد ميدان بحثه. وتأتي بعد ذلك مرحلة توضيح وتحديد أبعاد المشكلة والظروف المحيطة بها والعراقيل التي تقف حجرة عثرة في حلها. ويتطلب هذا جمع المعلومات والمعطيات وتدوين الملاحظات.

ولابد من تحديد أهداف البحث وأهميته والغاية من إجرائه وطرح الإشكالية وتقديم الفرضيات الممكنة لحل المشكلة المطروحة واختبارها . ويقوم الباحث بالعرض والتحليل والتفسير والتعليق. وينتهي باختبار الفرضيات لإيجاد الحل المناسب والدخول في مرحلة التطبيق واستخلاص التعميمات والقواعد الهامة وإعداد البحث في شكله النهائي.

* **الانطلاق من خلفية نظرية**

في غالب الأحيان يتم **الانطلاق من خلفية نظرية** عند معالجة موضوع ما. وكذا **القراءة النقدية للبيبليوغرافيا** التي عالجت الموضوع ؛ وهو ما يساعد الباحث على وضع بحثه في السياق العام، وإبراز حدوده والجديد الذي سيأتي به.

2.2. منهج عام في العلوم الاجتماعية (جغرافية الأرياف نموذجا)

يلاحظ تقارب المناهج في العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وجغرافية الأرياف وعلم الاجتماع القروي بصفة خاصة. فهناك منهج عام متبع عادة من طرف الباحثين في العلوم الاجتماعية وفي مقدمتهم الجغرافيين، وفيما يلي أهم خطواته :

المرحلة الأولي من البحث

تدعو الضرورة **إثارة سؤال الانطلاق في الدراسة من منطقة جغرافية محددة** طبيعيا وإداريا وبشريا (دوار، جماعة، إقليم...)، تعقبها **رحلة لاكتشاف الميدان**

وتسجيل الملاحظات الأولية وتدوينها، وجمع المعطيات الأساسية التي تهم الموضوع من وثائق متعددة إحصائية وكرطغرافية إن وجدت في الإدارات الجهوية والإقليمية أو الإدارة الوطنية (مديرية الإحصاء، الوزارات، المركز الوطني للتوثيق...).

المرحلة الثانية : طرح الإشكالية العامة وما يتفرع عنها من تساؤلات، وكذا **الهدف من البحث والفرضيات** والتي تتعمق وتتضح مع تقدم البحث.

المرحلة الثالثة : اختيار وسائل وتقنيات البحث حسب طبيعة الموضوع المعالج لمباشرة الدراسة (استعمال الوثائق المتوفرة، وتهييء الاستمارات الميدانية، والجذاذات التقنية، ودليل المقابلات) . وفي هذا الصدد فإن ربائد الإحصاء العام للسكان والسكنى، والنتائج العامة التي توصل إليها على مستوى الإحصائيات والملف الكرطوغرافي بمديرية الإحصاء تعتبر خزانا هاما للمعلومات، وجب الاعتماد عليها عند دراسة أي موضوع له علاقة بالسكان والسكن.

وبعد الاستفادة من وثائق الإحصاء العام للسكان والسكن يمكن **مباشرة العمل الميداني** بعد تهييء الاستمارات الميدانية ، واختيار العينات، واختيار مجموعة من الأسئلة المزمع توجيهها إلى الموارد البشرية المتصلة بالموضوع والتي لها دراية معمقة بالمجتمع المعني، في إطار مقابلات، كالمنتخبين ممثلي السكان في الجماعات المحلية والبرلمانيين والمقدم في الدوار (الشيخ) ومعلم المدرسة وفقيه المسجد، نظرا لاطلاعهم عن كثب على المشاكل المطروحة في المنطقة المدروسة.

وقبل تعبئة استمارات الميدان لابد من تجريبها، والتأكد من مصداقيتها ووضوحها وأهميتها.

المرحلة الرابعة : من خلال دراسة الوثائق ذات الصلة بالموضوع، وتحليل المعطيات ومعالجتها الإعلامية، ووضع الخرائط الضرورية وباقي الرسوم الكرطوغرافية، يمكن القيام بالتحرير و**الإجابة عن الإشكالية المطروحة وفحص الفرضيات والخروج بالخلاصات والتوصيات** إذا توفرت شروطها.

من خلال استعراض هذه الخطوات الأساسية في البحوث الاجتماعية يتبين بأن هناك جذعا مشتركا بين عدد منها، مع الإشارة إلى خصوصية كل فرع من العلوم

الإنسانية وطبيعة المواضيع المعالجة. هذه الخطوات ليست بالضرورة متتابعة أو جامدة، بل قد تتداخل فيما بينها.

* **خصوصية البحث الجغرافي : العمل الميداني والخريطة وسيلة لا غنى عنها للتوطين وتوزيع الظواهر مجاليا.**

بالنسبة للجغرافي، فإن وسيلته الأساسية التي يعتمد عليها خلال بحثه هو العمل الكرطوغرافي، وأساسا الخرائط من مقاييس مختلفة التي توطن عليها منطقة البحث، ويترجم عليها – ومن خلال الرسوم الكرطوغرافية عامة – مختلف الظواهر، في توزيعها وتداخلها وتفاعلها بشكل شمولي ومبسط يسهل معه قراءة الظاهرة وتحليلها، لاستخراج الخلاصات من الدراسة، وإمكانية صياغة التوقعات على ضوء المعطيات وتحليلها.

والجغرافي ينطلق إلى الميدان مزودا عادة بخرائط ذات مقياس كبير 50.000/1 و100.000/1 أو تصاميم مدن 10.000/1 و5.000/1 لاستخراج إطار الخريطة، التي يترجم عليها المعطيات الجغرافية في خرائط تحليلية في مرحلة أولى وتركيبية في مرحلة ثانية، وتوقيعة في مرحلة ثالثة.

وبواسطة البرامج الخرائطية (Map-Info كمثال) الحديثة المدعمة بالحاسوب، يمكن الاستفادة من الصور الجوية والأقمار الاصطناعية لاستخراج إطار الخريطة وتوزيع الظواهر الجغرافية عليها بكل دقة.

3. دراسة الهجرة الداخلية والخارجية (حصيلة جزئية لتجربة بحث)(*)

1.3. صعوبات منهجية مرتبطة بالبحث في الهجرة

قد يبدو للباحث المبتدئ أن دراسة الهجرة بصفة عامة والداخلية بصفة خاصة أمر هين. والواقع أن الموضوع جد صعب، خاصة في البلدان النامية التي يصعب عليها

(*) للمزيد من التوسع يمكن الرجوع إلى كتاب المؤلف الصادر ضمن منشورات كلية الآداب بالرباط سنة 2003 تحت عنوان :

KERZAZI Moussa, 2003, Migration rurale et développement au Maroc, Pub. Fac. Lettr. Rabat, Série Thèses et mémoires n° 55, 500p.

ضبط حركات سكانها بأنواعها، وتقديم إحصاءات مضبوطة عن المهاجرين. وحسب البحث الذي أجريناه اصطدمنا بالصعوبات التالية :

* **مشاكل قياس الهجرة** : في غياب مرصد مختص في رصد المهاجرين وتحديث معطيات الهجرة الداخلية والخارجية، يصعب التعرف على عدد المهاجرين الذين غادروا مكان الانطلاق واستقروا في مكان الوصول. ويصعب عمليا ضبط حركات السكان بأنواعها وحيثيات تحركها ودوافعها. ومن هنا يطرح مشكل المقارنة بين الأرقام المتضاربة حول حجم الهجرة حسب مختلف المصادر، وبالتالي يصعب على الباحث تقييم ظاهرة الهجرة للأسباب التالية :

أ. مشاكل مرتبطة بالتقسيم الإداري : على سبيل المثال، فإن التقسيم الإداري لسنة 1992 ضاعف عدد الجماعات القروية. وتمت ترقية عدد من القرى إلى مستوى بلديات، مع توسيع المدارات الحضرية على حساب الجماعات القروية ؛ مما يعني أن ساكنة عدد من القرى في إحصاء 1982 أصبحت بشكل مصطنع "ساكنة حضرية" بفضل التقسيم الإداري الجديد، كما تم إحداث جهات جديدة بلغت **16** جهة سنة 1996.

ب. تضارب الإحصائيات واختلافها حسب مصادر نشرها

يرجع هذا التضارب في الأرقام إلى اختلاف المناهج المتبعة في التحقيقات الوطنية وفي الإحصاء العام للسكان والسكن ؛ واختلاف الأهداف والمفاهيم والتعاريف. وعلى هذا الأساس، فالمهاجر حسب التحقيق الوطني حول الهجرة الداخلية والتهيئة الترابية لسنة 1991 (EMIAT91) يعني فقط المهاجر المستقر في الوسط الحضري البالغ من العمر 15 سنة فأكثر. وقد أهمل البحث، السكان المهاجرين المستقرين في الأحياء الجديدة التي خلقت بعد إحصاء 1982 .

والمهاجر في **الإحصاء العام للسكان والسكنى** يعني كل الأشخاص الذين هاجروا، بما فيهم الأطفال الذين صاحبوا أسرهم من مكان إلى آخر واستقروا فيه لمدة تزيد عن **6** أشهر بنية الهجرة النهائية.

إن **التحقيق الوطني الديموغرافي المتكرر الزيارات** (ENDPR 88-1986) قد كانت له أهداف ديموغرافية تهم الخصوبة والولادة، وبالتالي لا تمس الهجرة مباشرة.

وأما التحقيق الوطني حول الأسرة 1995 (ENF) فقد مس بالأساس أعضاء العائلة وأهمل أعضاء الأسرة الذين ليس لهم قرابة الدم.

من كل ذلك تتبين أسباب تضارب المعطيات المتعددة والمتنافرة حول الهجرة، وهو ما يشوش كثيرا على الأبحاث. وقد حاولنا الاجتهاد قدر الإمكان لتجاوز هذه الصعوبات باستخدام المنطق والإشارة إلى مصادر المعطيات في حينها والتعقيب عليها.

وسنحاول الانطلاق من دراسة لنا في الميدان لتطبيق مراحل المنهجية حول الهجرة الداخلية بالمغرب.

2.3. منهج دراسة الهجرة الريفية النهائية بالمغرب (انطلاقا من حصيلة تجربة)

1.2.3. سؤال الانطلاق وإشكالية ظاهرة النزوح القروي والتحضر السريع في المغرب وعواقبها.

أمام ظاهرة النزوح القروي في اتجاه المدن أساسا، فقد تساءلنا إن كانت الهجرة تحسن أوضاع المهاجرين وأسرهم في مكان الوصول، وتستفيد الساكنة التي لم ترحل عن دواويرها من الموارد المتوفرة، وتحافظ على الوسط الذي تعيش فيه. وقد اخترنا ثلاث أمثلة للدراسة : المغرب الشرقي والغرب وولاية الرباط-سلا، (تمارة أساسا).

يمكن إجمال الأسئلة التي تفرعت عن الإشكالية الكبرى في ما يلي :

ما هو الاتجاه العام للهجرة الريفية بالمغرب؟ ما هو مسار المهاجر الريفي وما هي الخصائص الديمغرافية والسسيو-مهنية لرب الأسرة المهاجر؟ ما هي العوامل الحاسمة في الهجرة الريفية؟ وهل هناك من وسيلة تنظم الهجرة حسب متطلبات التنمية المستدامة ؟ كيف يمكن حل أو على الأقل التخفيف من حدة الظاهرة ومن المشاكل الناجمة عنها في نقط الانطلاق ونقط الوصول ؟

وسطرنا **أهدافا يمكن إجمالها فيما يلي :**

- التحليل المعمق للأسباب والدوافع والحوافز للهجرة وكذا الخصائص السوسيو-اقتصادية للمهاجرين.
- التعرف على الاتجاه العام لحركات الهجرة عبر الأرقام والعمل الكرطوغرافي، وبالتالي ضبط مناطق النزوح القروي ومناطق الوصول.

- التعرف على أهم الانعكاسات السوسيو-مجالية والاقتصادية في المجال المدروس.

- تحديد عدد من التوصيات تهم الهجرة الريفية بالمغرب.

وإن **فائدة البحث** تكمن في الإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة المتفرعة عنها، لبلوغ تفكير علمي يوصل إلى توصيات واستنتاجات تفيد أصحاب القرار والمخططين حول كل ما يهم ظاهرة الهجرة.

وتقدمنا بعدة **فرضيات** لا يسع المقام هنا لعرضها.

وأهم **المصادر التي اعتمدنا** عليها :

2.2.3. مصادر المعلومات والمعطيات، والوثائق

سجلنا آنذاك -أي في الفترة التي أنجزنا فيها البحث خلال عقد التسعينيات- بأن الدراسات والمعطيات الخاصة بالهجرة الداخلية كانت نادرة جدا، نظرا لصعوبة الموضوع وصعوبة ضبط حركة السكان.

وأهم المعطيات التي اعتمدنا عليها في هذا الصدد :

معطيات الإحصاءين العامين للسكان والسكنى 1982 و 1994

إن الإحصاءات السكانية تعتبر خزانا للمعلومات لكونها تشمل كل ساكنة المغرب. وقد استفدنا من فرز الاستمارات المملوءة (جذاذات الأسر) من خلال المعلومات التي تهم المهاجر وهي : تاريخ ومكان الازدياد، والإقامة الحالية للمعني بالأمر، وإقامته ما قبل الحالية، ثم إقامته خلال حدث هام يتذكره كل مغربي (فهو يوم المسيرة الخضراء في إحصاء 1982 وعيد الأضحى في إحصاء 1994).

إن ضبط إقامة المهاجر في أربع محطات زمانية ومكانية يعطى صورة عن مسار المهاجر، ودرجة حركته بالنسبة للآخرين غير متحركين. ولكن تبقى مع ذلك ثغرات حول مسار المهاجر إذا كانت حركيته المجالية والزمانية سريعة، وهو ما يمكن التعرف عليه من خلال البحث الميداني الخاص بالهجرة وتعاقبها الكرونولوجي ودواعيها.

التحقيق حول الهجرة الداخلية والتهيئة الترابية 1991 (EMIAT 91)

إن التحقيق حول الهجرة الداخلية الذي أنجزته مديرية إعداد التراب الوطني سنة 1991، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان، يعتبر التحقيق الوطني الوحيد الذي أجري بالمغرب حول ظاهرة الهجرة الداخلية نحو المدن. وقد اعتمد عينة ممثلة للسكان همت 12.400 أسرة، تهم 20.000 مهاجر مستقر في الوسط الحضري. ورغم أن التحقيق قد أهمل تقدير ساكنة الأحياء الجديدة بعد إحصاء 1982 فقد شكل بالنسبة لنا أداة عمل لا غنى عنها، ومصدرا رسميا للمعطيات الإحصائية. وبفضله تمكنا من وضع مجموعة من الخرائط. ولولا هذا المصدر لما استطعنا كباحث منعزل، التوفر على المعطيات الوطنية حول الهجرة بإمكانياتنا الذاتية.

وعلى أساس معطيات الإحصاءات السكانية والتحقيق حول الهجرة تمكنا من وضع مجموعة من الخرائط على الصعيد الوطني، بفضلها استطعنا التعرف على توزيع المهاجرين حسب الجهات والأقاليم إذ أكدت بشكل واضح بأن الهجرة جهوية وإقليمية بالدرجة الأولى، وأن تيار الهجرة يقوى كلما كانت المسافة قصيرة بين مكان الانطلاق ومكان الوصول.

البحث الوطني حول الأسرة 1995

هو بحث سوسيولوجي أنجزه مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية (CE R E D)، اعتمد بالأساس على نتائج التحولات العائلية بالمغرب وخاصة الخلية العائلية وشبكات العائلات التضامنية. وقد استفدنا من هذا البحث من معطيات الجزء المخصص للحركية المجالية للساكنة المعنية بالبحث والتي كانت تشمل عينة ممثلة تتكون من 5.040 أسرة، تمثل كل الأوساط الاجتماعية في الجهات السبع المغربية، على أساس قاعدة معطيات إحصاء 1994.

البحث الوطني الديموغرافي المتكرر الزيارات (E NDPR 86-88)

أنجزت البحث مديرية الإحصاء على أساس قاعدة معطيات إحصاء 1982 . وهم عينة ممثلة للسكان ضمت 30.000 أسرة منها 7.041 مهاجر ريفي وحضري. ولكن هذا التحقيق كان الهدف منه مرتبط بالإنجاب والولادة، بينما مسألة الهجرة كانت ثانوية. ومع ذلك فقد أنار لنا الطريق في بعض جوانب الهجرة.

ويمكن بإيجاز إبراز أهم المصادر وتلخيصها في مصدرين هامين هما الإحصاءات السكانية العامة والتحقيق حول الهجرة والتهيئة الترابية.

وقد تمكنا من **قراءة نقدية لعدد من الدراسات والأبحاث التي مست موضوع الهجرة** واستفدنا منها كدراسة روبير اسكاليي **(Escalier R. 1987)** حول "المدينيون والمجال الحضري بالمغرب"، ودانييل نوان (Noin D. 1970) حول "الساكنة القروية بالمغرب"، وأحمد الغرباوي، وفتوحي محمد، والرفاص محمد، وآيت حمزة محمد، وأكومي توفيق، وفضل الله، وبلفقيه ؛ وهي أطروحات دولة غالبا ؛ إضافة إلى رسائل السلك الثالث والمقالات التي همت الموضوع ونشرت لعدد من الباحثين المغاربة والأجانب، وكذا منشورات (URBAMA) وخاصة مؤلف حول "الإشكال الجديدة للحركية المجالية في العالم العربي" (نشرت سنة 1995) تحت الإشراف العلمي لإسكاليي وسنيول " (Singoles P.). إضافة إلى دراسات ومؤلفات أجنبية حول الهجرة والخلفيات النظرية المرتبطة بها.

3. 2. 3. العمل الميداني

اخترنا ثلاث حالات لدراستها حسب ما أتاحته لنا وسائلنا المادية والبشرية وعامل الزمن. فقد اخترنا مناطق الدراسة على أساس المعايير التالية :

– **التنوع الجغرافي** (المغرب الشرقي، الغرب ومقدمة الريف، ولاية الرباط سلا ؛ تمارة أساسا) ؛

– **نقطة الانطلاق ونقطة الوصول** : جماعة وادي المخازن بالغرب، ولبصارة بالشمال الشرقي المغربي لدراسة ظاهرة الهجرة في منطقة الانطلاق. ومركز دار الكداري ومدينة تمارة لدراسة الهجرة في منطقة الوصول.

– **المعيار الثالث هو وسط الإقامة** (بادية/ مدينة).

– **طبيعة الهجرة** (هجرة فقر أساسا).

وقد تم اختبار الأدوات من طرف خبراء في الميدان : جغرافيين ومختصين في المناهج بما فيهم السادة الأساتذة المشرفون على الأطروحة وزملاء في الميدان. وتم تجريب الاستمارات في الميدان على مجموعة محدودة من المعنيين.

وبعد إنهاء العمل الميداني ومراجعة وتصحيح الاستمارات تمت المعالجة المعلوماتية والخرائطية.

وهكذا فقد تم استجواب عدد من المسؤولين المحليين والمنتخبين عن طريق المقابلات. وملئت جذاذات حول الجماعات القروية وأخرى موجهة للمهاجرين، وأخرى لغير المهاجرين سواء في الأحياء او الدواوير المختارة.

وسوف نركز على مثال من المغرب الشرقي.

4.2.3. تطبيق منهجية الهجرة المغادرة من دوار بالمغرب الشرقي[1]

تم اختيارنا لجماعة قروية حديثة التكوين (لبصارة) لدراسة ظاهرة الهجرة المغادرة (مكان الانطلاق أو النزوح). وداخل هذه الجماعة المكونة من جزء سفح جبلي (السفح الجنوبي لبني يزناسن)، وجزء سهلي (سهل أنكاد) تم التركيز على بعض الدواوير التي عرفت نزيفا كبيرا للهجرة المغادرة خاصة في السفح الجبلي (أولاد البالي).

كيف تم اختيار الموضوع وميدان البحث وعلى أي أساس ؟

لقد تم اختيار الموضوع في إطار إنجاز بحث حول الهجرة الريفية بالمغرب وانعكاساتها السوسيو–اقتصادية. ونظرا لتنوع مظاهر الهجرة ارتأينا القيام بدراسة عامة حول الهجرة الريفية بالمغرب على أساس المعطيات الموجودة في مرحلة أولى، ثم تعميق البحث في مرحلة ثانية بإنجاز بحث حول الهجرة المغادرة أو النزوح القروي.

وشرعنا أولا بدراسة شمولية لتطور ساكنة الجهة الشرقية حيث تبين بشكل واضح أن أريافها تفقد ساكنتها أكثر مما تكسب، بسبب ما تعرفه من نزوح كثيف، ذلك أن جل أقاليمها عرفت تناقصا في ساكنتها الريفية لحساب مدنها.

ومن بين الجماعات التي تناقصت ساكنتها جماعة عين الصفا التي تفرعت عنها جماعة لبصارة، ومنها اخترنا دوارا كنموذج منها لدراسة النزوح القروي بل عملية الإفراغ خاصة في قسمه الجبلي.

(1) راجع محتوى مقال المؤلف صادر بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، عدد خاص مزدوج21-22 تحت عنوان : "النزوح القروي وعواقبه على البيئة : جماعة لبصارة بالسفح الجنوبي لجبال بني يزناسن إقليم وجدة –دوار أولاد البالي نموذجا" ص–ص223-237.

لقد تم الاختيار على أساس مقارنة سكان الجماعة خلال الإحصاءات العامة للسكان والسكن (1960, 1971, 1982, 1994) والتي لوحظ جمود في نمو سكان دواويرها أحيانا وتقلص عددهم. وقد تم اختيار ثلاث دواوير في مقدمتها النموذج المختار "أولاد البالي". كما لوحظ تدهور تجهيزات الدواوير في السفح الجبلي، ونوع من البوار الاجتماعي، وبالتالي نوع من التصحر البشري بعد النزوح المكثف نحو السهل "أنكاد" أو مدينة وجدة أساسا.

والهدف كان هو تحليل تعقد ظاهرة الهجرة المغادرة في علاقتها بتدهور الوسط الفلاحي أو البيئة، والتداخل بين الظاهرتين لفهم المشكل.

ونشير هنا إلى مسألة أساسية لا تظهر في الإحصاءات السكانية مرتبطة بعدد سكان الدواوير. فمن بين العوامل التي قد تشوش على الباحث وهو يدرس الهجرة، الأرقام الواردة في الإحصاءات السكانية الرسمية التي تعطي مجموع سكان الدوار وكأنهم متركزين في موقع جغرافي واحد. لكن في الميدان يتبين بأن الدوار قد انشطر إلى جزءين يأخذان نفس الاسم رغم اختلاف تطورهما الديموغرافي في كل من الجزء الأصلي (على السفح) الذي يتناقص بشكل واضح، وقسمه المتواجد في السهل المتميز بتطوره الإيجابي. وبالنسبة لمثالنا، فإن الدوار الذي تعرض إلى نزوح قروي كثيف هو الشطر الواقع في الجبل مما جعلنا نأخذ به كمثال للدراسة.

كما أن الملف الكرطغرافي في الإحصاء العام عندما يبين التجهيزات المتوفرة فهو لا يميز جغرافية كل جزء من الدوار. أحيانا يجمل تجهيزات الجماعة بأكملها دون تمييز بين الدواوير المتوفرة عليها والمفتقرة إليها.

وأحيانا يحدث تقسيم إداري جديد كما وقع سنة 1992 والذي بموجبه قسمت معظم الجماعات الأم إلى قسمين. فانخفض عدد سكان الجماعات على إثر تقسيمها. وتحتفظ الجماعة الأم بالإسم رغم أن القسم الثاني من مساحتها قد أخذ إسما آخر، وبالتالي فإن عدد سكان كل منهما قد تقلص بسبب التقسيم الإداري المصطنع عادة. فإذا لم يتم التحري الميداني في هذه الأمور، فقد يتيه الباحث في تفسيرات غير صحيحة مخالفة لما هو موجود في الميدان. ومن هنا ننبه الباحثين الجدد إلى تحيين المعطيات وفق الوضع الإداري الجديد، لتحيين أوضاع الجماعات حتى لا يتيه الباحث في تحليل معطياته على أساس خاطئ في موضوع الهجرة.

الشعور بالمشكلة واختيار دوار كميدان للدراسة ؟

كان يمكن اختيار دوار آخر في الجماعة المذكورة لأنه يعرف نفس الظاهرة "الهجرة المغادرة". واختيارنا لهذا الدوار بالذات يرجع إلى عدة عوامل ؛ منها أن هذا الدوار هو الذي كان مركز الثقل في الجماعة منذ عهد الحماية. إنه كان الأكثر تجهيزا بالمقارنة مع الدواوير الأخرى. وقد لوحظ تناقص سكانه وتدهور تجهيزاته على قلتها وتناقص وظائفه نتيجة مغادرة مجموعة حيوية من ساكنيه إلى أماكن أخرى.

من هنا شعرنا بالمشكلة وحددنا ميدانها في الجماعة التي عرفت دواويرها -ومنها الدوار المختار للتطبيق- هجرة مغادرة مكثفة، بل استنزافا للسكان.

فكان **سؤال الانطلاق** هو لماذا هذه الهجرة المكثفة المغادرة؟

وقمنا **بتحديد الهدف** من البحث وهو معرفة الميكانزمات المتحكمة في الظاهرة وهل من سبيل للحد من الظاهرة للحفاظ على سلامة الإطار الطبيعي -أو البيئي- من التدهور.

وبفضل المعلومات التي استقيناها من نتائج الإحصاءات العامة (عدد السكان، ومعدلات النمو بين الاحصاءات السكانية، وتطور التجهيزات، والسكن..)، ومعلومات مستقاة من بعض المونوغرافيات البسيطة من المصالح الإدارية، معززة بالملاحظات المدونة في الميدان، ومقارنة حالة الدواوير في فترة الحماية وبعد الاستقلال تمكنا من ضبط أهم التطورات التي برزت في المنطقة المدروسة، ومنها اختفاء بعض التجهيزات والحرف وتقلص عدد الأسر والسكان بصفة عامة.

ومع تعمق البحث بدأت **معالم الإشكالية** تتحدد. وهي إلى أي حد يمكن اعتبار الهجرة المغادرة تطورا عاديا بعد انتهاء عهد الحماية وتحرر السكان من قيود المستعمر الفرنسي، واعتبارها فرصة لتحسين أوضاع المهاجرين في أماكن الوصول أو الاستقبال، سواء في السهل المسقي بالضخ أو المدينة القريبة "وجدة" أو الخارج "دول أوروبية كفرنسا بداية وإسبانيا مؤخرا" ؟

أول ما اعترضنا هو انعدام المراجع الخاصة بميدان الدراسة باستثناء نتائج الإحصاءات السكانية. ومن هنا كان لابد من أخذ عينة 10 ٪ من جذاذات الأسر من

الدوار المدروس من إحصاءي 1982 و1994 واستغلال كل نتائج الإحصاءات السابقة 1960 و 1971 من أرشيف وملف كرتوغرافي ورباثد في مديرية الإحصاء.

وهنا لابد من ذكر بعض ما اعترضنا من مشاكل مرتبطة بتضارب الأرقام بين الأرشيف والنتائج القانونية المنشورة في كتيبات الإحصاء (السكان القانونيون، السكان القرويون) من جهة، والوضع في الميدان سنة 1994 و2000 من جهة أخرى. وكان لابد من نقد تلك الوثائق ومحاولة الأخذ بما هو قريب من الحقيقة ومن الميدان، وفق الاجتهاد في تأويل الأرقام حسب الأوضاع الإدارية التي مرت منها المنطقة.

ولتحيين المعلومات تم الالتجاء إلى مصادر هامة كخزان للمعلومات ومصدر أساسي للإجابة عن عدد من تساؤلاتنا. وفي هذه الحالة التجأنا إلى استقاء المعلومات عن المهاجرين المغادرين من الأفراد الذين مكثوا في الدوار ؛ أي أن البحث كان يهم الهجرة المغادرة في المنطلق .(بينما في تمارة مثلا كانت الاستمارات موجهة مباشرة لأرباب الأسر الذين غادروا دواويرهم واستقروا في المدينة ؛ أي دراسة الهجرة الوافدة في نقطة الوصول). وانصب اهتمامنا على الهجرة النهائية أو الدائمة، أي على الذين غادروا الدوار بصفة نهائية.

المقابلة الفردية والجماعية وظروف إجرائها

ركزنا في بحثنا على طريقة **المقابلة المطولة جماعية أو منفردة** حسب ما تقتضيه الظروف مع كل من : مقدم الدوار (الشيخ)، والمعلم الذي هو من نفس الجماعة، وفقيه المسجد، وكاتب عام لجمعية قدماء مدرسة ذلك الدوار وبعض أعضاء المجلس القروي. كما كنا نقصد السكان الذين يعنيهم الأمر لطرح أسئلة محددة عليهم تخص موضوعا محددا قصد تسليط الضوء عليه. مثلا بعض عمال معمل الدوم سابقا للتعرف على ظروف العمل والإنتاج آنذاك.

وحول مكان إجراء المقابلات، فقد تمت عدة مقابلات مطولة ومتنوعة في الدوار نفسه بالقرب من الصهريج وأخرى في إحدى المقاهي بمدينة وجدة. وحسب ما تمليه الظروف، فأحيانا تكون الجلسة منفردة كما هو الحال مع فقيه المسجد أو مع شيخ الدوار، وأحيانا تكون جماعية كما الحال مع كل من المعلم وعضو المجلس

القروي والكاتب العام لجمعية قدماء تلاميذ مدرسة لبصارة. وتطرح الأسئلة، ويجيب كل واحد بكل حرية. وقد يتم التعقيب على ما ورد في التدخل من طرف أعضاء المجموعة، لتصحيح المعلومات أو إضافة معلومات أخرى. وكنا نسجل أهم النقط ونستفسر هم عن ما غمض منها.

ويبدوا بأن مقدم الدوار أو "الشيخ" هو خزان لا ينضب من المعلومات، بحيث يعرف كل شاذة وفاذة تقع بالدوار. فهو سجل غني بالمعلومات، وله اتصالات سواء مع السكان المتواجدين في الدوار أو مع من غادر الدوار وأصبح يقطن السهل أو مدينة وجدة.

كما أن الأطر التي أسست جمعية قدماء تلاميذ لبصارة المتواجدة في مدينة وجدة قد أصبحوا يهتمون بدوارهم رغم أن أسرهم قد غادرت الدوار. ولاشك أن "الديمقراطية" المحلية المتمثلة في الانتخابات الجماعية قد خلقت وعيا لدى هؤلاء لمزيد من الاعتناء بجماعتهم. ومنهم من له طموحات شخصية للترشيح للانتخابات المحلية وحتى البرلمانية، وهو ما قد يعزز التنافس بينهم والذي قد ينعكس إيجابيا على العالم القروي.

وقد تمت مقابلات مع مسن كان يقوم بالتهريب عبر الحدود مع الجزائر يوم كان شابا ؛ وكذا مع مجموعة ممن كانوا يشتغلون في معمل الدوم. ونظمت مقابلة مع المعلم الذي ينتمي إلى نفس الجماعة، وكان قد استقر ردحا من الزمن في الدوار. ولذا أصبح على دراية معمقة بكل حاجيات الدوار والمشاكل المطروحة به.

من خلال هذه الدراسة حول الهجرة المغادرة التي استندت على مجموعة مصادر – خاصة الإحصاءات السكانية والميدان عبر المقابلات والاتصالات الشخصية – تمكنا من جمع كم من المعلومات وخرجنا بخلاصة أساسية، هي أن تيار الهجرة مسلسل لا يتوقف، بل هو متجدد باستمرار. وقد انطلق بشكل مثير من دواوير جبال بني يزناسن في اتجاه البلد المجاور غرب الجزائر كهجرة عمل موسمي. وتقوى هذا التيار مباشرة بعد الاستقلال في اتجاهات متعددة، وخاصة إلى أقرب مدينة هي مدينة وجدة لتصبح هجرة دائمة. واعتبرت الهجرة بالنسبة للوافدين على المدينة خلاصا من صعوبات البادية المغربية، حيث تحسن مستوى عيش معظمهم. إلا أن الإطار المغادر وهو الدوار

قد أصابه الخراب والفراغ من شدة تدهور تجهيزاته، نظرا لقلة السكان وضعف الإعمار. وهذا يؤكد حقيقة، هي أن قلة السكان قد تساهم هي أيضا في تدهور البيئة أو الوسط الفلاحي، وهو ما يخالف النظرة المالتوسية القديمة والجديدة التي تدعي بأن زيادة السكان واكتظاظهم هي أساس القضاء على الموارد الطبيعية وتهديد البيئة.

3. 3. تطبيق منهج الهجرة الخارجية في منطقة الوصول "بروكسيل"[2]

سؤال الانطلاق وظروف إنجاز البحث

توفرت مجموعة ظروف مساعدة على إنجاز بحث وجيز حول المهاجرين المغاربة المقيمين ببروكسيل في بلجيكا منها:

- إقامتي العلمية لإنجاز أطروحة دولة في جامعة بروكسيل واحتكاكي بالعمال المغاربة، خاصة مع المنحدرين منهم من الشمال الشرقي المغربي.

-ومن جهة ثانية، وفي إطار تنظيم الملتقى العلمي المغربي البلجيكي الأول الذي احتضنته كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط في مطلع التسعينات (1992)، ارتأيت تقديم عمل يهم الطرفين المغربي والبلجيكي. فبادرت بالبحث في موضوع الهجرة الدولية، خصوصا وأن موضوع الأطروحة كان يصب في نفس الاتجاه (الهجرة الداخلية). وبين الموضوعين -الهجرة الداخلية والخارجية-علاقة أردت توضيحها من خلال إجراء البحث المذكور.

لقد تم اختيار منطقة بروكسيل لعاملين : عمل ذاتي مرتبط بالباحث، هو إقامتي ببروكسيل لفترة تسمح بإجراء البحث. ومما سهل لي المأمورية لإنجازه هو أن الاتصال كان متيسرا مع العمال المغاربة ومع الجالية المغربية ببروكسيل، خاصة وأن عددا من العمال المغاربة من الشمال الشرقي المغربي كانوا متركزين بمنطقة بروكسيل.

وقد استرعى انتباهي حنين العمال المقيمين ببلجيكا إلى المغرب بما فيهم أولئك الذين نجحوا في هجرتهم وإقامتهم بالديار البلجيكية، حيث أصبحوا يتمتعون بكل

(2) راجع محتوى مقال المؤلف (بالفرنسية) الصادر ضمن منشورات كلية الآداب بالرباط، ندوات ومناظرات رقم 37، تحت عنوان : "المهاجرون المغاربة في بلجيكا بين فكرة العودة والهجرة النهائية، دراسة حالة في بروكسيل "، سنة النشر 1995.

حقوقهم ويمتلكون سكناهم؛ بل إن منهم من يكتري شققا في ملكه لأهل البلد "البلاجكة".

فكان **سؤال الانطلاق** "هل يمكن لهؤلاء المغاربة المقيمين ببلجيكا أن يفكروا في العودة إلى بلدهم ؟ وإذا كان الأمر كذلك، ففي ظل أية شروط؟

الهدف من البحث والإشكالية والمنهج لمعالجة الموضوع :

أشير إلى أن هذا البحث لم يكن معمقا بقدر ما كان يهدف إلى الإجابة على سؤال مطروح ويتردد في عدة مناسبات، ويتعلق بعودة المهاجرين المغاربة إلى بلدهم. فقد كان الهدف الأول من البحث هو إبراز أهمية الهجرة المغربية في بلجيكا بصفة عامة وفي منطقة بروكسيل بصفة خاصة، وخصائصها الديموغرافية ؛ إذ لوحظ تقوي تيار الهجرة نحو هذا البلد مقارنة بحجمه الصغير بعد أن كانت الهجرة فيما سبق مركزة في اتجاه فرنسا. وكان البحث أيضا يحاول قدر الإمكان الإجابة عن سؤال حول مصير المهاجرين، وإلى أي حد تصدق فكرة العودة إلى البلد الأصلي، وفي أية ظروف؟

لتعميق الإشكالية والإجابة عليها فقد اطلعت على عدد من المقالات التي كتبت في هذا الشان، خاصة من لدن بعض المختصين كعبدالكريم بالكندوز في مجلة **"لاماليف"** التي كانت تصدر خلال الثمانينيات ومجلات أخرى عالجت ملف الهجرة الدولية، ومنشورات مديرية الإحصاء.

كما أنني استفدت من خزانات الكتب بجامعة بروكسيل الحرة (ULB) و(VUB) وخاصة بعض الدراسات التي اهتمت بالأجانب المقيمين ببروكسيل ومن ضمنهم المغاربة. فأجريت مقابلة مع أحد الأساتذة الباحثين المهتمين بالموضوع بالمعهد الجغرافي بالجامعة المذكورة، حيث تمكنت من الاطلاع على التوزيع الجغرافي للأجانب - بما فيهم الجالية المغربية المقيمة ببلجيكا - عبر خريطة أنجزت لهذا الغرض.

واغتنمت فترة إقامتي ببروكسيل لأتصل بالقنصلية المغربية والحصول على وثائق تهم الهجرة المغربية ، رغم اقتصارها على الرسميين منهم والذين يتوفرون على بطائق الإقامة ببلجيكا. فقد بلغ عدد الجالية المغربية المقيمة ببلجيكا سنة 1991 حوالي 142.098 مغربيا، يقطن نصفهم تقريبا منطقة بروكسيل (أي حوالي 70.000 نسمة).

واستفدت أيضا من نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى للبلد المضيف بلجيكا لسنة 1991.

كما أنني أنجزت **مقابلات** مع الموظفين المعنيين العاملين بالقنصلية المغربية قصد التعرف على وجهات نظرهم حول الموضوع، وخاصة "أوضاع المغاربة بمنطقة بروكسيل وإمكانية العودة الى بلدهم".

وقد ركزت بحثي على المغاربة المنحدرين من المنطقة الشرقية أكثر من غيرهم، باعتبارهم يمثلون نسبة جديرة بالدراسة. واستعملت وركزت على **طريقة المقابلة المطولة** سواء في بعض المنازل واللقاءات المقتضبة في الأسواق الأسبوعية (Midi) بمدينة بروكسيل أو في الحافلة والمترو والترام والساحات العمومية والمقاهي التي يقصدها المغاربة.

وهكذا اعتمد البحث على مجموعة مقابلات ولقاءات واتصالات وإجراء حوارات مع عشرات المغاربة المقيمين ببروكسيل بمختلف أعمارهم ومهنهم خلال الفترة الممتدة بين نهاية دجنبر 1992 ونهاية مارس 1993.

وفد عرضت نتائج البحث خلال الملتقى العلمي المغربي البلجيكي الأول المنظم بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سنة 1992، ونشر ضمن أعمال الملتقى بمنشورات كلية الآداب بالرباط، ندوات ومناظرات رقم 37 سنة 1995.

وانطلاقا من هذه الدراسة خرجت **بخلاصة أساسية** هي أن مسألة العودة ما هي إلا حنين للوطن وأمنية لا تتحقق إلا نادرا. فالمهاجر أصبح يتمتع بكل حقوقه، رغم مشاكل العنصرية المتنامية، بل أحيانا يتجنس بجنسية البلد المضيف، وله أولاد، نصفهم مغربي ونصفهم بلجيكي في العقلية والتفكير والسلوك؛ فحتى عندما تتوفر الإرادة لديه ولدى الآباء الذين ولدوا في المغرب فإنه يصعب عليه أن يغادر أبناءه المتشبثين بالبلد الذي ازدادوا على ترابه. وأما الأبناء فيعتبرون العودة رحيلا إلى بلد غريب عنهم، أحيانا لا يستطيعون التواصل حتى مع أقاربهم في المغرب خلال فترة العطلة فأحرى الإقامة الدائمة بالمغرب.

وأكثر من هذا وذاك هو أن العودة يصحبها سؤال وجيه وعميق لدى الآباء، وهو : ماذا سيعمله العائدون وأبناؤهم في المغرب، في الوقت الذي يشاهدون يوميا الشباب المغربي يغامر بأرواحه للوصول إلى أوربا ؟

ومن هنا يصدق من قال "هاجر ليستقر". وتبقى مع ذلك إشكالية "العودة إلى المغرب" أو "الاستقرار النهائي ببلد المهجر". ولربما الاستقرار النهائي ببلد المهجر هو الحل الغالب حاضرا ومستقبلا.

خـلاصـــة

من خلال استعراض هذه التجربة المتواضعة حول بحث الهجرة الداخلية والخارجية يتبين بأن هناك قاسما مشتركا بين الباحثين الجغرافيين وزملائهم في العلوم الاجتماعية الأخرى، مع بعض الخصوصيات المرتبطة بكل علم على حدة. كما أن المناهج متعددة ومتكيفة مع طبيعة الموضوع ومكان البحث والوسائل المادية والتقنية المتوفرة وكذا الموارد البشرية، والوقت المخصص لإنجاز البحث.

المراجع الأساسية :

المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية (تنسيق المختار الهراس)، 2002، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط – سلسلة ندوات ومناظرات رقم 100.

لجنة من الأساتذة (تحت إشراف عبد السلام بن ميس)، 1986، **مرشد الباحثين في قواعد إعداد النصوص للطبع وتصحيحها**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط 98 ص.

التومي الشيباني (عمر محمد)، 1981، **مناهج البحث الاجتماعي**، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، ليبيا، 355 ص.

باسكون (بول)، 1981، **إرشادات عملية لإعداد الرسائل والأطروحات الجامعية**، مطابع الأطلس، 1981.

شلبي (أحمد)، 1973، **كيف تكتب بحثا أو رسالة**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

BARRERE (P.), & CASSOU - Mounat, 1972, **Le document géographique**, Masson & Cie, Paris, 221 p.

BONNAMOUR (J.), 1973, **Géographie rurale et perspectives, Masson** & Cie. Paris, 168p.

La recherche géographique sur le Maroc, Evaluation préliminaire, 1989, In Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Série : Colloques et séminaires n°12, Rabat.

GRAWITS (M.), 1979, **Méthode des Sciences Sociales,** (Precis Dalloz), 4ème Ed. Paris, 1102p.

GROUPE (CHADULE), 1987, **Initiation aux pratiques statistiques en géographie,** MASSON, Paris.. 189p.

GTZ, 1993, Développement rural régional (DRR) actuel, Eléments stratégiques pour l'application de l'approche du DRR dans un environnement en mutation. Coopération Technique-République Fédérale d'Allemagne, Eschborn, 179 p.

KERZAZI (M.), 2000, La migration rurale et ses incidences socio-économiques au Maroc, Thèse de Doctorat d'Etat, Université VUB, Bruxelles (Inédite), 301 + annexes et note (CND, Micro fiche n° 019231 datée du 29/03/2001).

Haggett (P.) 1973, **L'analyse spatiale en géographie,** Armand Colin - Collection U. Paris, 390p.

KERZAZI (M.), 1995, "Les Immigrés marocains en Belgique entre l'idée de retour et la migration définitive : Etude de cas à Bruxelles", In **Maroc-Belgique**, Première rencontre scientifique universitaire, Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Série : Coloques et séminaires, n° 37, Rabat.

MILTON (SANTOS), 1971, **Le metier de géographe dans les pays sous-développés, un essai méthodologique,** Ed. OPHRYS, Paris.

Ministère de l'Enseignement Supérieur, de la formation des cadres et de la recherche scientifique - Secrétariat d'Etat chargé de la recherche scientifique, 2001, Recherche scientifique et développement, (Actes de la rencontre nationale).

QUIVY (R.) et VAN CAMPENHOUDT (L.), 1988, **Manuel de recherche en sciences sociales,** DUNOD, Bordas, Paris, 271p.

Annexes 1. –

La migration rurale et ses incidences socio-économiques au Maroc

Cas du Maroc oriental, du Gharb et de Témara

Par Moussa KERZAZI

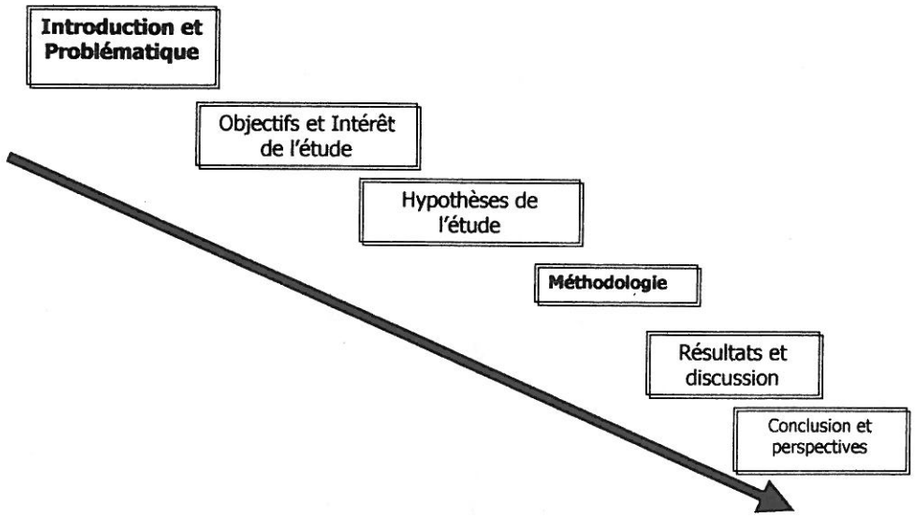

Source : KERZAZI Moussa (VUB, Bruxelles, 2000, Inédite)

Plan *(Source : KERZAZI Moussa (VUB, Bruxelles, 2000, Inédite)*

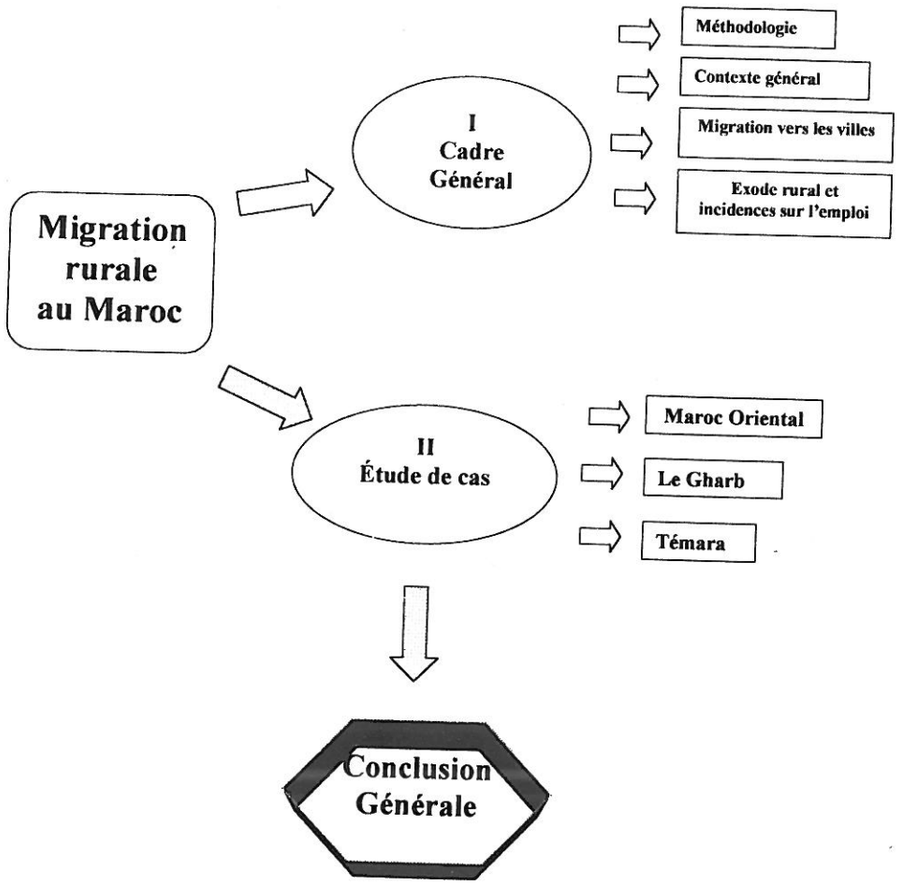

IV/ METHODOLOGIE

Schéma résumant la méthodologie générale
(Source : KERZAZI Moussa, VUB, Bruxelles, 2000, Inédite)